بلاغ الشركات

القوائم المالية

البنك التونسي الليبي

المقر الإجماعي :مبنى البنك التونسي الليبي، شارع الأرض، المركز العمراني الشمالي

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31 /2019/12 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستنعقد يوم 9 جويلية 2020، هذه القوائم مصحوبة بتقريري مراقبي الحسابات السيد فتحي ناجي و السيد سامي قرمازي.

المـوازنـــــة
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

الأصول	مذكرة	31/12/2019	31/12/2018
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	**اصل 1**	55 197 085	106 344 071
ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية	**اصل 2**	339 164 506	176 971 597
مستحقات على الحرفاء	**اصل 3**	365 858 460	438 790 704
المحفظة التجارية		0	0
محفظة الاستثمار	**اصل 4**	44 760 484	47 180 374
الأصول الثابتة	**اصل 5**	44 283 728	46 526 006
أصول أخرى	**اصل 6**	13 816 217	17 205 935
مجموع الأصول		**863 080 480**	**833 018 687**
الخصوم			
البنك المركزيّ والحساب البريديّ		0	0
إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية	**خصم 1**	300 003 120	327 974 664
ودائع الحرفاء	**خصم 2**	442 647 457	358 116 554
إقتراضات و موارد خصوصيّة	**خصم 3**	18 601 922	24 269 124
خصوم أخرى	**خصم 4**	29 474 863	31 284 727
مجموع الخصوم		**790 727 362**	**741 645 069**
الأموال الذاتية			
رأس المال	**مال ذاتى 1**	100 000 000	100 000 000
الاحتياطيات	**مال ذاتى 2**	9 106 338	9 146 675
نتائج مؤجلة		-17 773 057	-3 288 219
النتيجة المحاسبيّة		-18 980 163	-14 484 838
مجموع الأموال الذاتية		**72 353 118**	**91 373 618**
مجموع الخصوم و الأموال الذاتية		**863 080 480**	**833 018 687**

جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	31/12/2019	31/12/2018
- الضمانات و الكفالات المقدّمة	**تعهد 1**	50 202 144	56 998 609
- إعتمادات مستندية	**تعهد 2**	132 041 657	443 785 304
مجموع خصوم محتملة		**182 243 801**	**500 783 913**
- تعهدات تمويل مقدمة	**تعهد 3**	56 153 133	72 929 637
مجموع تعهدات المقدمة		**56 153 133**	**72 929 637**
- ضمانات مقبولة	**تعهد 4**	202 691 561	255 315 857
مجموع تعهدات المقبولة		**202 691 561**	**255 315 857**

قـائـمـة الـنـتـائـج

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	31/12/2019	31/12/2018
إيرادات الإستغلال البنكي			
فوائد مستلمة وإيرادات أخرى	**ايراد 1**	37 239 381	34 319 972
عمولات	**ايراد 2**	23 910 673	15 267 758
أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية	**ايراد 3**	2 709 824	2 682 212
أرباح محفظة الإستثمار	**ايراد 4**	519 982	644 342
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي		**64 379 860**	**52 914 284**
أعباء الإستغلال البنكي			
فوائد مدفوعة وأعباء مماثلة	**عبء1**	32 866 574	30 654 405
عمولات مدينة	**عبء2**	873 386	651 512
خسائر محفظة السنادات التجارية و العمليات المالية		0	0
مجموع أعباء الإستغلال البنكي		**33 739 960**	**31 305 917**
الناتج البنكي الصافي		**30 639 900**	**21 608 367**
ايرادات الاستغلال الأخرى		21 000	20 000
مخصصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	**عبء3**	-4 802 111	-13 470 984
مخصصات المدّخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	**عبء4**	-42 219	-33 242
أجور وتكاليف إجتماعيّة	**عبء5**	-19 711 224	-17 479 509
تكاليف الاستغلال العامّة	**عبء6**	-8 546 641	-7 120 548
رصد الإستهلاكات و مدخرات الاصول الثابة	**عبء7**	-16 722 433	-4 494 961
نتيجة الإستغلال		**-19 163 728**	**-20 970 877**
أرباح وخسائر عادية أخرى		321 280	6 610 405
الضريبة على الشركات	**عبء8**	-137 715	-124 366
نتيجة الأنشطة العادية		**-18 980 163**	**-14 484 838**
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة			
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		**-18 980 163**	**-14 484 838**

جدول التدفقات النقدية
السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2019

الوحدة: دينار تونسي

البيـــــانـــــات	مذكرة	31/12/2019	31/12/2018
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		**-18 980 163**	**-14 484 838**
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		21 566 763	11 074 187
الفوارق الحاصلة :			
ودائع / سحوبات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى		0	-649 010
ودائع الحرفاء		84 530 903	78 768 298
قروض للحرفاء		66 554 398	-57 624 936
سندات المتاجرة		0	0
أصول أخرى		3 389 719	-8 788 227
خصوم أخرى		-1 809 864	-6 466 269
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**1-1**	**155 251 756**	**1 829 205**
أنشطة الاستثمار			
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		2 377 671	1 306 355
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-2 147 138	2 996 970
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**2-1**	**230 533**	**4 303 325**
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض رأس المال		0	0
ارتفاع / انخفاض الإقتراضات و الموارد الخصوصية		-5 667 202	-5 562 578
استعمالات على الصندوق الاجتماعي		-40 337	-606 786
حصص أرباح مدفوعة		0	0
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**3-1**	**-5 707 539**	**-6 169 364**
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		**149 774 750**	**-36 834**
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		**-55 416 279**	**-55 379 445**
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		**94 358 471**	**-55 416 279**

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول : *تقديم الشركة*

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجماهرية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 دينارا مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع إكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجماهرية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013 ، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإنتمائية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما في ما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام .

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية ، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية :

1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.

2- إستيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988 ، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.

3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كليا.

الإيضاح الثاني : *المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة*

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.1 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة.

وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة الموالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنّفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء" .

وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.1 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء . وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء" .

توزع قيمة الإيجار على النحو التالي :

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد .

3.1 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين : محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار .

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا :

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4.1 – مخصصات المخاطر

1.4.1 – مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد24-91 و 04-99 و 04-2001 و12-2001 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة **2012** ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1) .

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات ،عليها رصد مخصصات بنسبة 40 **%**من قيمة هذه الديون وبـ 70 **%** بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 **%** بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها .

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ : الديون العاديّة (*ACTIFS COURANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كليّة ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ :

- وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبيّة مصادق عليها ووضعيّات محاسبيّة مؤقتة لا يتجاوز إعدادها *3* أشهر.
- تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعليّة للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

☜ **نسبة المخصّصات عن الديون العاديّة : *0 %***

الصنف ب : الديون المصنّفة *(ACTIFS CLASSES)*

① الصنف ب *1* : الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(*ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER*)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كليّة وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب *1* : *0 %***

② الصنف ب *2* : الديون غير المؤكّدة :(*ACTIFS INCERTAINS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلّي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعمليّة إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوما.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 2 : *20 %***

③ **الصنف ب *3* : الديون المتعثرة :(*ACTIFS PREOCCUPANTS*)**

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجرّ عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب *3* : *50%***

④ **الصنف ب *4*: الديون المشكوك فيها :(*ACTIFS COMPROMIS*)**

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما .

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب *4* : *100 %***

⑤ **الصنف ب 5 : الديون المحالة على النزاعات**

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5 : *100 %***

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في :

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي :

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.
- ✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي :

- المعدات العادية : تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة : تطبيق انخفاض بـ 40% سنويا على سعر الشراء.
- العقارات : تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.1 – مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5.1 - معالجة الأصول الثابتة :

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج و معدات معلوماتية 10% و33 %

6.1 - نظام المحاسبة متعددة العملات :

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

7.1- أحداث ما بعد الإغلاق:

ضهر وباء **كوفد 19** بعد نهاية السنة المالية، و بتالي ليس له تأثير على البيانات المالية لعام 2019.

بداية الأنشطة تتأثر **بكوفيد 19** اعتبارا من مارس 2020 و من المحتم أن يتأثر البنك من عواقب سلبية، لم يعرف بعد مدى تأثيرها على بياناتها المالية لعام 2020.

إن وباء الفيروس **كوفد 19** مثيرا للقلق بشكلٍ واضح وكل العالم يرقب الوضع عن كثب وقد كانت سلامة الموظفين والمسيرين على راس الأولويات.

و يقوم البنك بكل ما في وسعه لضمان استمرارية العمل وللتخفيف من المخاطر.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي :

بلغ رصيد هذا البند 55.197.085 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 106.344.071 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، وهو كالآتي

الوحدة: دينار تونسي

البيـــانـــات	مذكرة	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
نقدية بالخزينة	1-1	6 173 701	5 884 255
أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	2-1	49 023 384	100 459 816
المجموع		**55 197 085**	**106 344 071**

أصل 1- 1 : نقدية بالخزينة :

تتمثل النقدية بالخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018، كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

العملة	الرصيد بالدينار التونسي	
	2019/12/31	2018/12/31
الدينار التونسي	2 946 066	2 773 297
الأورو	1 814 909	1 814 749
الدولار الأمريكي	1 393 011	1 274 581
الجنيه الاسترليني	14 592	20 799
الفرنك السويسري	290	611
الدينار الكندي	4 833	218
المجموع	**6 173 701**	**5 884 255**

أصل 1- 2 : أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية :

ينقسم هذا البند كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
البنك المركزي التونسي	49 023 380	100 459 816
مركز الصكوك البريدية	4	0
المجموع	**49 023 384**	**100 459 816**

أصل 2 : ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 339.164.506 دينار في 31 ديسمبر2019 مقابل 176.971.597 دينار في 31 ديسمبر 2018 تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـــات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية		54 324 301	49 369 556
حساباتنا لدى البنوك المحلية	1-2	4 142	8 960
حسابات المصرف لدى البنوك		**54 328 443**	**49 378 516**
توظيفات لدى البنوك	2-2	278 271 348	116 835 799
مستحقات على المؤسسات المالية		6 564 715	10 757 282
المجموع العام		**339 164 506**	**176 971 597**

أصل 2- 1 :البنوك المحلية :

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

المراسلون المحليون	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
بنك الأمان	1 322	6 045
البنك العربي لتونس	2 820	2 915
المجموع العام	**4 142**	**8 960**

أصل 2- 2 : توظيفات لدى البنوك :

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2019 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2018، كما يلي :

الوحدة: دينار تونسي

التوظيفات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي	5 316 485	49 063 060
البنك البركة بالدولار الأمريكي	81 426 165	21 839 045
لبنك التجاري العربي البريطاني بالدولار الأمريكي	9 793 525	17 351 570
بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي	27 981 500	14 958 250
المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي	12 591 675	7 479 125
بنك اليوباي بالدولار الأمريكي	73 871 160	5 983 300
بنك الاسكان بالدينار التونسي	2 000 000	0
بنك الاسكان بالدولار الأمريكي	13 990 750	0
بنك السلم البحريني بالدولار الأمريكي	36 375 950	0
بنك تونس العالمي بالدينار التونسي	7 000 000	0
بنك الوفاق بالدينار التونسي	5 000 000	0
البنك التونسي الكويتي بالدولار الأمريكي	2 798 150	0
حسابات مرتبطة بالتوظيفات	125 988	161 449
المجموع	**278 271 348**	**116 835 799**

وتنقسم مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019، كالآتي :

الوحدة: دينار تونسي

التوظيفات	المبلغ
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	334 047 844
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	2 600 001
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من5 سنوات	2 516 661
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	0
المجموع	**339 164 506**

أصل 3 : مستحقات على الحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 365.858.460 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 438.790.704 دينار في 31 ديسمبر 2018، تفاصيله كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
مساعدات أخرى للحرفاء	1-3	372 690 984	442 286 532
أرصدة مدينة للحرفاء		84 251 653	74 869 419
المجموع الخام		**456 942 637**	**517 155 951**
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	2-3	-50 051 660	-44 746 151
فوائد مؤجلة		-32 822 756	-23 656 986
مخصصات جماعية	2-3	-8 209 761	-9 962 110
المجموع الصافي		**365 858 460**	**438 790 704**

أصل 3- 1 : مساعدات أخرى للحرفاء :

بلغ رصيد هذا البند 372.690.984 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 442.286.532 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، تفاصيله كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
قروض للحرفاء	1-1-3	241 645 572	330 912 469
مستحقات غير مسددة	2-1-3	95 234 936	75 888 521
قروض في النزاعات		35 810 476	35 485 542
المجموع		**372 690 984**	**442 286 532**

أصل 3- 1-1 : قروض للحرفاء :

يشتمل هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات		المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
تمويل عمليات تجارية		82 685 145	148 665 822
محفظة قروض التمويل		72 486 203	80 577 408
جدولة قروض		84 706 078	100 142 655
قروض الإيجار المالي	(1)	1 621 147	1 379 584
حساب جاري للشركاء		147 000	147 000
المجموع		**241 645 572**	**330 912 469**

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991.

(1)بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3- 1-2 : مستحقات غير مسددة :

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 95.234.936 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 75.888.521 دينار في 31 ديسمبر 2018 ، وهي كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
قروض غير مسددة على عمليات تجارية	42 022 843	39 055 507
قروض غير مسددة أصلا على قروض التنمية	37 957 588	26 986 563
فوائد غير مسددة على قروض التنمية	15 107 404	9 791 531
قروض غير مسددة على الإيجار المالي	147 101	54 920
المجموع	**95 234 936**	**75 888 521**

أصل 3- 2 :مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2019 فيما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	المبلغ
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018	**54 708 261**
- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	44 746 151
- مخصصات جماعية	9 962 110
المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2019	**1 610 546**
المدخرات المرصدة خلال سنة 2019	17 908 182

استرجاع مخصصات خلال سنة 2019	-3 964 619
استرجاع مخصصات سيكول :	-12 333 017
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019	**58 261 421**
ـ مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	50 051 660
ـ مخصصات جماعية	8 209 761

أصل 4 : محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 44.760.484 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 47.180.374 دينار عند ختم سنة 2018. تتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
مساهمات	40 324 403	40 324 403
حساب جاري للشركاء وسندات رقاعية	5 846 921	8 224 592
أرباح مرتبطة	273 288	273 288
المجموع	**46 444 612**	**48 822 283**
مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات	-1 684 128	-1 641 909
المبلغ بعد خصم المخصصات	**44 760 484**	**47 180 374**

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2019 فيما يلي:

البيانات	المبلغ بالدينار التونسي
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018	**48 822 283**
فارق في السندات الرقاعية	-2 300 000
فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرقاعية	-77 671
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019	**46 444 612**

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB " بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي .وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB " يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB " عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير النشاط.

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي :

الوحدة بالدينار التونسي

المشروع	القيمة الإسميّة المكتتبة	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	0	0
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	0	0
العربية للإستخلاص	2 700 000	2 700 000	0	0

شركة الإستثمار العقاري	640 000	640 000	0	0
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	0	291 070
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	0	0
الشّركة التّونسيّة للطرقات السيارة	500 000	500 000	0	0
شركة سفير بلاص	440 000	440 000	0	440 000
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	0	385 000
شركة منصور طبرقة	192 500	192 500	0	192 500
نزل ياسمينة بارك	160 000	160 000	0	160 000
دار المصرفيّ	125 888	125 888	0	125 888
شركة التنمية الإقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	0	50 970
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	0	0
شركة SIBTEL	47 728	47 728	0	0
شركة تنمية منطقة الزوارع	25 000	25 000	0	25 000
شركة النهوض بالإستثمارات SPPI	25 000	25 000	0	0
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	0	0
شركة التطوير والإستغلال الصناعي	13 700	13 700	0	13 700
المجمع البنكي	1 250	1 250	0	0
المجموع العام	**40 324 403**	**40 324 403**	**0**	**1 684 128**

أصل 5 : الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 44.283.728 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 46.526.006 دينار في 31 ديسمبر 2018. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي :

الوحدة دينار تونسي

البيانات	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	11 317 699	11 225 492
استهلاكات	-6 921 349	-5 782 244
الأصول غير المادية	**4 396 350**	**5 443 248**
أصول مادية		
وكالات في طور التهيئة	307 974	1 971 011
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	13 708 293	1 375 277
أراضي مبنية	1 283 062	1 283 062
بناءات	29 765 560	27 879 082
تهيئة	10 806 199	9 868 190
أثاث ومعدات المكاتب	6 734 936	5 969 728
وسائل النقل	865 099	865 099
أصول ثابتة أخرى	13 760	13 760
القيمة الخام للأصول المادية	**63 484 883**	**49 225 209**
استهلاكات		
تهيئة	- 3 795 221	-2 766 807
أثاث ومعدات المكاتب	-4 383 348	-3 214 595
وسائل النقل	- 678 364	-608 265
بناءات	- 2 407 556	-1 552 784
مجموع الإستهلاكات	**- 11 264 489**	**-8 142 451**

صافي الأصول المادية	**52 220 394**	**41 082 758**
مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة	**-12 333 016**	**0**
المجموع الصافي للأصول الثابتة	**44 283 728**	**46 526 006**

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الإستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2018	**60 450 701**	**-13 924 695**	**46 526 006**
اقتناءات و تفويت خلال سنة 2019	2 018 865	0	2 018 865
تحويل عقارات سيكول للأصول الثابتة بغرض المتاجرة	12 333 016	-12 333 016	0
إستهلاكات السنة المحاسبية والمخصصات	0	-4 261 143	- 4 261 143
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2019	**74 802 582**	**-30 518 854**	**44 283 728**

أصل 6 : الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 13.816.217 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 17.205.935 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهو كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط		9 529 574	12 139 850
أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل		572 954	2 353 732
مدينون مختلفون		2 937 954	1 952 704
أعباء للتوزيع		1 346 735	1 222 585
قروض وتسبقات للموظفين	1-6	600 650	522 607
حساب الدولة للأداءات	2-6	225 085	287 042
إستهلاكات لأعباء للتوزيع		-1 346 735	-1 222 585
مخصصات		-50 000	-50 000
المجموع		**13 816 217**	**17 205 935**

أصل 6- 1 : قروض وتسبقات للموظفين:

بلغت القروض والتسبيقات للموظفين 600.650 دينار في نهاية سنة 2019 مقارنة بـ 522.607 دينار في نهاية سنة 2018 تفاصيلها كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2018/12/31	2018/12/31
تسبيقات على الأجور والمنح	598 630	482 270
قروض على الصندوق الاجتماعي	2 020	40 337
المجموع	**600 650**	**522 607**

أصل 6- 2 : حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
حساب الخصم من المورد والأقساط الإحتياطية	151 683	213 750
الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات	73 404	73 292
المجموع	**225 085**	**287 042**

2 - الخصوم :

خصم 1 : إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكيّة والماليّة :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
ودائع البنوك لأجل	1-1	116 926 000	164 540 750
حسابات المراسلين تحت الطلب		111 825 444	135 069 268
اقتراضات من البنوك	2-1	70 500 000	27 202 890
الديون المرتبطة		751 676	1 161 756
المجموع		**300 003 120**	**327 974 664**

1- 1 : ودائع البنوك لأجل:

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ
بنك اليوباي بالدولار الأمريكي	111 926 000
بنك الأليباف بالديتار	5 000 000
المجموع العام	**116 926 000**

خصم 1- 2 : الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ
***الإقتراضات من البنوك :**	
بنك الزيتونة	5 000 000
بنك البركة	43 500 000
بنك TSB	4 000 000
بنك العربي الدولي	10 000 000
***الإقتراضات من السوق النقدية :**	
البنك المركزي التونسي	8 000 000

المجموع	70 500 000

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	300 003 120
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	0
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	0
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	0
المجموع	**300 003 120**

خصم 2 : ودائع الحرفاء :

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 442.647.457 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 358.116.554 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
ودائع عند الطلب	**217 460 982**	**181 638 173**
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	39 290 652	47 644 319
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	177 369 977	131 955 749
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	800 353	2 038 105
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	**30 697 197**	**37 653 744**
حسابات الإدخار	**22 977 873**	**19 398 347**
ودائع الحرفاء لأجل	**137 929 808**	**91 349 477**
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	137 929 808	91 349 477
شهادات الإيداع و رقاع الصندوق	**28 967 600**	**25 928 400**
الديون المرتبطة	**4 613 997**	**2 148 413**
المجموع	**442 647 457**	**358 116 554**

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2019 كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	352 084 119
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	86 216 738
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	4 346 600
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	0
المجموع	**442 647 457**

خصم 3 : اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 18.601.922 دينار في31 ديسمبر 2019 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 6.002.482 دينار واقتراض رقاعي بقيمة 12.599.440 دينار.

خصم 4 : خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 29.474.863 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 31.284.727 دينار في 31 ديسمبر 2018 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
مدخرات للخصوم والأعباء	2 606 768	2 075 926
حسابات مرتقبة وحسابات التسوية	20 437 527	21 533 042
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل	16 147 423	17 866 476
حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات	769 824	769 824
مصروفات للدفع وإيرادات مسبقة	3 520 280	2 896 742
دائنون مختلفون	2 811 294	4 014 305
غير ذلك	3 619 274	3 661 454
حساب الدولة للأداءات	2 467 856	2 684 650
مخصصات على إجازات للدفع	1 151 418	976 804
حسابات الربط وحساب تسوية الصرف	0	0
المجموع	**29 474 863**	**31 284 727**

3 - الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية 72.353.118 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 91.373.618 في 31 ديسمبر 2018 وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	مذكرة	المبلغ	
		2019/12/31	2018/12/31
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
احتياطي قانوني	مال ذاتي 2	2 889 829	2 889 829
احتياطي ذو نظام خاص		6 216 509	6 216 509
احتياطي الصندوق الاجتماعي		0	40 337
نتائج مؤجلة		-17 773 057	-3 288 219
مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية		**91 333 281**	**105 858 456**
نتيجة السنة المحاسبية		-18 980 163	-14 484 838
مجموع الأموال الذاتية		**72 353 118**	**91 373 618**

مال ذاتي 1 : رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي :

المساهمون	عدد الأسهم	النسبة
المساهم التونسي	**500 000**	**50%**
الدولة التونسية	237 496	% 23,750
الصندوق القومي للضمان الاجتماعي	262 470	% 26,247
الديوان التونسي للتجارة	10	%0,001
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	10	%0,001
الديوان الوطني للزيت	7	%0,0007
الشركة التونسية للملاحة	7	%0,0007
المساهم الليبي	**500 000**	**50%**
المصرف الليبي الخارجي	500 000	50%
المجموع	**1 000 000**	**100%**

مال ذاتي 2 : احتياطيات

تطورت الاحتياطيات كما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	2019/12/31	2018/12/31
احتياطي قانوني	2 889 829	2 889 829
احتياطي ذو نظام خاص	6 216 509	6 216 509
احتياطي الصندوق الاجتماعي	0	40 337
المجموع	**9 106 338**	**9 146 675**

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي اختباري	احتياطي الصندوق الإجتماعي	نتائج مؤجلة	نتيجة السنة المحاسبية	المجموع
الرصيد بتاريخ 31/12/2018	**100 000 000**	**2 889 829**	**6 216 509**	**40 337**	**-3 288 219**	**-14 484 838**	**91 373 618**
خسائر مرحلة 2019	0	0	0	0	-14 484 838	14 484 838	0
استعمالات الصندوق الإجتماعي	0	0	0	-40 337	0	0	-40 337
فوائد على قروض للموظفين	0	0	0	0	0	0	0
نتائج السنة المحاسبية 2019	0	0	0	0	0	-18 980 163	-18 980 163
الرصيد بتاريخ 31/12/2019	**100 000 000**	**2 889 829**	**6 216 509**	**0**	**-17 773 057**	**-18 980 163**	**72 353 118**

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1 : ضمانات وكفالات مقدمة :

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
ضمانات و خطابات الضمان و كفالات	49 399 563	56 987 504
إلتزامات مكفلة وضمانات أخرى	802 581	11 105
المجموع	**50 202 144**	**56 998 609**

تعهد 2 : اعتمادات مستندية :

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
اعتمادات التصدير	126 505 548	408 490 220
اعتمادات التوريد	5 536 109	35 295 084
المجموع	**132 041 657**	**443 785 304**

تعهد 3 : تعهدات التمويل المقدمة :

بلغ مجموع هذه التعهدات 56.153.133 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2019 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4 : ضمانات مقبولة :

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين	10 651 146	11 434 448
الضمانات المقبولة من الحرفاء	191 145 076	242 815 130
الضمانات المقبولة من الدولة	895 339	1 066 279
المجموع	**202 691 561**	**255 315 857**

إيضاحات حول قائمة النتائج

I- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1 : فوائد مستلمة و إيرادات أخرى :

البيـــانات	2019/12/31	2018/12/31
فوائد حسابات المراسلين	175 305	422 108
إيرادات التوظيف	6 699 522	5 167 062
فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى	12 867 935	12 125 616
فوائد على القروض التجارية	7 783 445	7 581 878
فوائد على عمليات التجارة الخارجية	2 597 705	2 866 622
فوائد مدينة على حسابات الحرفاء	6 931 310	6 022 582
إيرادات الإيجار المالي	184 159	134 104
المجموع	**37 239 381**	**34 319 972**

بلغت الفوائد الدائنة و المداخيل المماثلة 37.239.381 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 34.319.972 دينـــار فـي 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ2.919.409 أي بنسبة 8,51% تفاصيلها كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

إيراد 2 : عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات, أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 23.910.673 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 15.267.758 دينـــار فـي 31 ديسمبر 2018 مسجلـة زيادة بـ8.642.915 (نسبة 56,61%) تفاصيلها كالآتي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	2019/12/31	2018/12/31
عمولات على قروض وعمليات تجارية	7 171 301	6 506 025
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	15 468 337	7 437 903
عمولات على الإلتزامات بالتوقيع	1 173 161	1 187 321
عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى	97 874	136 509
المجموع	**23 910 673**	**15 267 758**

إيراد 3 : أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية :

بلغت هذه الإيرادات 2.709. 824 دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 2.682. 212 دينـــار فـي 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 27. 612 دينار وتتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4 : أرباح محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 519.982 دينار في 31 ديسمبر 2019 وتتكون من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 447.711 دينار و بدل الحضور بقيمة 72.271 دينار.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1 : فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين	13 356 683	18 623 167
فوائد على اقتراضات متوسطة المدى من البنوك والمؤسسات المالية	237	439 582
فوائد على ودائع الحرفاء	18 008 616	9 656 314
فوائد على الاقتراضات والموارد الخصوصية	1 501 038	1 935 342
المجموع	**32 866 574**	**30 654 405**

عبء 2 : عمولات مدينة :

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 873.386 دينـــار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 651.512 دينـــار فـي 31 ديسمبر 2018 مسجلة زيادة بـ 221.874 دينار .

عبء 3 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم :

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019	2018
مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء	-19 571 153	-7 070 073
استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء	1 932 626	2 184 348
مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء	-1 174 614	-729 494
خسائرعلى مستحقات تم التفريط فيها	-74 336	-13 646
مخصصات جماعية	1 752 349	-7 842 119
استرجاع مخصصات سابقة على سيكول	12 333 017	0
المجموع	**-4 802 111**	**-13 470 984**

عبء 4 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار	-42 219	-33 242
المجموع	**-42 219**	**-33 242**

عبء 5 : مصاريف الأعوان :

يحتوي هذا البند على ما يلي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
أجور ورواتب	15 781 018	14 102 136
أعباء اجتماعية	3 623 344	3 152 563
تربصات التكوين	306 862	224 810
المجموع	**19 711 224**	**17 479 509**

عبء 6 : أعباء الاستغلال العامة :

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيانات	المبلغ	
	2019/12/31	2018/12/31
الضرائب والمعاليم	1 469 721	1 162 827
جرائد ومجلات	35 319	37 649
مكافآت وأتعاب	1 698 777	1 095 536
تنقلات وأسفار	91 862	72 389
صيانة وتصليح	1 815 878	1 313 155
مساهمة في ودادية البنك	225 000	210 000
مصاريف الايجار ومصاريف أخرى	746 183	586 830
مصاريف مهمات	56 961	103 712
منح التأمين	208 335	283 708
اشتراكات و إعانات	45 413	107 701
مصاريف الهاتف والبريد	788 859	664 538
مصاريف الضيافة	99 895	123 390
ماء وكهرباء وتزويدات أخرى	411 757	355 288
بدل الحضور	355 000	441 250
تزويدات المكاتب	166 694	138 240
مصاريف المجالس والجمعيات	257 853	268 201
دعاية وإعلان	73 134	156 134
المجموع	**8 546 641**	**7 120 548**

عبء 7 : رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية :

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانات	2019/12/31
مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة	4 261 143
مدخرات الأصول الثابتة	12 333 016
استهلاكات ومدخرات أخرى	128 274
المجموع	**16 722 433**

عبء 8 : الضريبة على الشركات :

وقع إحتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام .

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات في 31 ديسمبر 2019 : 137.715 دينارا مقابل 124.366 دينار في 31 ديسمبر 2018.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1 : السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي :

الوحدة : دينار تونسي

البيـانـات	2019	2018
خزانة و أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	55 197 085	106 344 071
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	339 164 506	176 971 597
ودائع المراسلين الأجانب	-111 444 623	-135 069 268
ودائع واقتراضات البنوك	- 188 558 497	- 203 662 679
السيولة و ما يعادلها في نهاية السنة	**94 358 471**	**-55 416 279**

إيضاح 1-1 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانـــات	31/12/2019	31/12/2018
النتيجة الصافية :	**-18 980 163**	**-14 484 838**
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات	21 566 763	11 074 187
الفوارق الحاصلة :		
ودائع / سحوبات لدى المؤسسات البنكية و المالية الأخرى	0	-649 010
ودائع الحرفاء	84 530 903	78 768 298
قروض للحرفاء	66 554 398	-57 624 936
سندات المتاجرة	0	0
أصول أخرى	3 389 719	-8 788 227
خصوم أخرى	-1 809 864	-6 466 269
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**155 251 756**	**1 829 205**

إيضاح 1-2 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

البيـــانـــات	31/12/2019	31/12/2018
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار	2 377 671	1 306 355
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة	-2 147 138	2 996 970
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**230 533**	**4 303 325**

إيضاح 1-3 : التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة : دينار تونسي

البيـــــانـــــات	31/12/2019	31/12/2018
ارتفاع / انخفاض الإقتراضات و الموارد الخصوصية	-5 667 202	-5 562 578
استعمالات على الصندوق الاجتماعي	-40 337	-606 786
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**-5 707 539**	**-6 169 364**

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1 : العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة (البنك التونسي الليبي ، العربية للإستخلاص وكاب أنفست سيكار).

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي :

* عقد تقديم خدمات بين البنك التونسي الليبي وشركة العربية للإستخلاص وتتمثل مهام البنك التونسي الليبي في مساعدة شركة العربية للإستخلاص على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك والمساعدة في عمليات إعادة هيكلة الديون. ويتقاضى البنك التونسي الليبي عمولة سنويا بقيمة 150 ألف دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة. وقع انهاء العمل بالاتفاقية ابتداء من 2019/01/1.

* اتفاقية بين البنك التونسي الليبي وكاب أنفست سيكار تقوم بمقتضاها كاب أنفست سيكار بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5 000 دينار في السنة.

*أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع شركة "العربية للاستخلاص" لمدّة 3 سنوات إبتداءا من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. و يخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويّا بداية من 01 جانفي 2019 و اعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية
السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2019، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم الماليّة مجموع موازنة يبلغ **480 080 863** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **163 980 18** دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبّر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2019 ولنتيجة عملياته وتدفقاته النقديّة للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظ

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصّة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساسا معقولا لإبداء رأينا مع التحفظ الاتي ذكره :

أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي **"NAIB"** بما قيمته **254 29** ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجرة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة واللإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. هذا وتعمل (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) على فصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة إستراتيجية لتطوير نشاط هذا المصرف.

تنص المادة 7 من النظام الأساسي لمصرف شمال إفريقيا الدولي « NAIB » ان البنك التونسي الليبي يكتتب بواسطة أمواله الذاتية المتوفرة له من العملة القابلة للتحويل في رأس مال المصرف بالكامل بإسمه

وبإسم من يرشحه مع مراعاة قاعدة التساوي بين الجانب التونسي و الجانب الليبي. وهذا تم إحترامه من الدولتين عن طريق المساهمة الغير المباشرة.

ويجدر الإشارة ان بطاقة الإكتتاب في رأس مال مصرف شمال افريقيا الدولي « NAIB » صادرة بإسم البنك التونسي الليبي بوصفه المساهم صاحب الأغلبية في رأس مال المصرف.

ونظرا لما سبق ولما جاء في المكتوب الوارد من الوزارة الأولى تحت عدد 2009/92 بتاريخ 13 فيفري 2009 الذي يوضح مدى هذه العلاقة بين البنك التونسي الليبي الشركة الأم و مصرف شمال إفريقيا الدولي، وللأحكام القانونية لمجلة الشركات التجارية بتونس، نعتبر أن هذه المساهمة هي على ملك البنك التونسي الليبي بدون أي إلتباس. وفي هذا السياق، يجب على البنك تطبيق المعيار 7 و 25 من النظام المحاسبي التونسي الذي ينص على تكوين مخصصات بالقيمة الناقصة بين التكلفة والقيمة الاستعمالية.

وبأن الوضعية المالية لمصرف شمال افريقيا الدولي صعبة واموالها الذاتية سلبية وفي ضل عدم توفر كامل العناصر التي من شانها تمكيننا من تحديد قيمة ومآل مساهمة البنك التونسي الليبي، الأمر الذي قد يستوجب تكوين مخصصات بالقيمة الجميلة لهذه الأسهم. يتعين على البنك القيام بعملية تقييم شاملة لهذه المساهمة.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية :

أ- كما ورد في الفقرة « الأحداث بعد تاريخ الإقفال » عرفت تونس مثل بلدان العالم إندلاع أزمة صحية غير مسبوقة تتعلق بإنتشار فيروس (COVID 19) التي لا تزال أثارها النهائية غير معروفة على الإقتصاد العالمي ككل و التونسي بصفة خاصة. إتخذت السلطات تدابير إقتصادية وإجتماعية استثنائية لمواجهة هذه الافة وتأثيراتها. ومن هذه اللأثار نجد عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على عمليات البنك ونتائجها.

ونظرا للوضعية المالية الدقيقة للبنك، نقدر بأن البنك لا يملك الإمكانيات المالية الكافية لمواجهة تبعات هذه الأزمة.

هذا الحدث الهام بعد إقفال سنة 2019، لا يؤدي الى تعديلات حسب الفقرة 35 من المعيار التونسي رقم 14، وذلك لإستحالة إجراء تقدير الأثر المالي المحتمل بطريقة معقولة على الوضعية المالية ونتائجها.

ب- يحتوي بند « الأصول الأخرى » على حساب مدين بمبلغ **822** ألف دينار يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي الذي تم تخصيصه من طرف البنك بالكامل مع العلم أن النظام الأساسي للصندوق الإجتماعي لا يسمح للبنك بتمويله في غياب أرباح محققة.

ت- تحصل البنك على قرار إستئنافي مدني بات لفائدته باحالة جملة من العقارات على ملك الحريف « SICOL» بقيمة قدرت سنة 2011 بـ **12.5** مليون دينار حسب تقرير إختبار خبير لدى المحاكم. ولقد قام البنك في 2019 بتسجيلها ضمن الأصول غير التشغيلية تعرض للبيع بقيمة قدرها **12.3** مليون دينار وتغطية هذه الأصول غير التشغيلية بالكامل عن طريق المخصصات الى حين يتسنى للبنك التفويت في هذه الأصول وتحصيل مبالغها وإسترجاع المخصصات المتعلقة بها.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هوالمسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أيّ شكل من أشكال إستنتاجات التأكيدعلى ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤوليتنا تتمثّل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك إستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمورالتدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II.تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117 -94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرٌقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرٌقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءا على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعددنا في الموضوع تقريرا يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001 أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى ما رأيناه ضروريا من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3- عدم إحترام البنك لنسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلّقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

تبرز القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019 أموال ذاتية صافية بـ099 43 ألف دينار بعد طرح مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB " بما قيمته 254 29 ألف دينار. وبالتالي فإن الأموال الذاتية للبنك أصبحت تمثل 5.36% من مجموع مخاطر البنك، ولا تمكن البنك من احترام نسبة كفاية رأس المال المحددة بـ 10 % ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء طبقا لمتطلبات مناشير البنك المركزي التونسي. كما لاحظنا انخفاض هام في نسبة السيولة الى مستوى 7.25% مقابل نسبة ترتيبية بـ 100%.

وبالتالي، فان الوضعية المالية قد تعرض البنك الى الغرامات المنصوص عليها في المنشور 2018-06 المتعلق بملائمة الأموال الذاتية والمنشور 2014-14 المتعلق بنسبة السيولة.

واعتبارا لما سبق ومقارنة بالمعايير المنصوص عليها من قبل البنك المركزي وفي صورة عدم تجسيم الحلول المقترحة من طرف مجلس الادارة لتصحيح التوازنات الهيكلية، فان الوضعية المالية للبنك تصبح حرجة ويمكن ان ينجر عنها الشك في استمرارية نشاطه.

تونس، في 4 جوان 2020

مكتب فتحي ناجي **شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي**

فتحي ناجي **سامي قرمازي**

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و475 للمجلة التجارية للشركات والفصل 62 منالقانون 2016-48)

للسنـة المختومة في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلّق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجاريّة، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2019.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرّرلها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ- العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا :

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2019 وتتمثل فيما يلي :

- تتكون التزامات البنك مع المصرف الليبي الخارجي المساهم بنسبة 50% في راس مال البنك من العمليات التالية الي غاية 31 ديسمبر 2019:

(الوحدة : دينار تونسي)

	مدين	دائن
تسهيلات بنكية	56	0
توظيفات لدى البنوك	12 591 675	0
حساب مراسلين	24 724 871	2 732

- أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدّة 3 سنوات إبتداءا من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة و يشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويّا بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين.
- تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص. وقد بلغت القيمة

الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك عقد خدمات مع الشركة "العربية للاستخلاص" مقابل عمولة حدّدت بمائة ألف دينار وقع ترفعيها سنة 2008 إلى مائة وخمسون ألف دينار، تتعلق هذه الاتفاقية بـ :

- مساعدة الشركة "العربية للاستخلاص" عند الاقتضاء على استخلاص الديون التي بحوزتها وذلك بتقديم كل ما يستوجب من خدمات لتسهيل ذلك.
- مساعدة الشركة "العربية للاستخلاص" في عمليات إعادة هيكلة الديون.
- إبداء الرأي والمساعدة في عمليات ترسيم الرهون المتعلقة بالديون المحالة.

وقع انهاء العمل بهذه الاتفاقية حسب محضر مجلس ادارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 25 ديسمبر 2019، وذلك ابتداء من 2019/01/01.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع « كاب أنفست سيكار » تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

ب ـ الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

إن عناصر تأجير المسيرين وقع تحديدها كما يلي:

تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتكم والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 350.250 دينار خلال سنة 2019.

حُدّدت مستحقات المدير العام بقرار من مجلس الإدارة عدد 192 المنعقد في 23 أكتوبر 2018. هذا وبلغت الأجور والامتيازات الصافية التي تمتع بها المدير العام ما قدره 263.398 دينار. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التكّفل بجميع مصاريفها.

حدّدت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد فى 4 ماى 2011 وقرارمجلس الإدارة عـ172ـدد المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجور وامتيازات الصافية للمدير العام المساعد خلال سنة 2019 ما قدره 325.351 دينار بما في ذلك التكّفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة ومنح الحضور. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التكّفل بجميع مصاريفها.

إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2019، مفصلة كالآتي :

(الوحدة : دينار تونسي)

	المدير العام			المدير العام المساعد			أعضاء مجلس الإدارة		اللجان	
	أعباء السنة	الأجر الصافي	خصوم في 31 ديسمبر 2019	أعباء السنة	الأجر الصافي	خصوم في 31 ديسمبر 2019	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2019	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2019
امتيازات قصيرة المدى	437.569	247.190	0	526.407	308.723	0	0	0	0	0
بدل الحضور	2 .000	1.600	0	2 .000	1.600	0	350.250	0	179.465	0
منحة البنزين	12.270	12.270	0	12.270	12.270	0	0	0	0	0
مقتطعات الأكل ومنحة	2.338	2.338	0	2.758	2.758	0	0	0	0	0

العيد وهدايا آخر السنة	0	0	0	72.034	0	483.595	0	0	0	0
منحة نهاية الالحاق										
المجموع	**454.177**	**263.398**	**0**	**615.469**	**325.351**	**483.595**	**350. 250**	0	**179.465**	0

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنّه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أيّة اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 2016-48 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد19 -2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 و ما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 4 جوان 2020

مراقبي الحسابات

مكتب فتحي ناجي **شركة خدمات الأعمال والتدقيق آس- بي- أي**

فتحي ناجي **سامي قرمازي**